مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
قطاع المتابعة الخارجية

تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى

سبتمبر ٢٠٠٥

المستخلص

فى إطار سياسة الدولة للنهوض بمستوى الخدمات التعليمية، ظهر الاهتمام بضرورة تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى لرفع مستوى الخدمات المقدمة، وبالتالى تحقيق رضا المستفيدين. وقد تناولت هذه الورقة أهم التحديات التى تواجه التعليم قبل الجامعى، مع اقتراح بعض السياسات لمواجهتها، وذلك لرفع كفاءة التعليم قبل الجامعى والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمواطن المصرى والحصول على أفضل النتائج باستخدام الموارد المتاحة حالياً من خلال تعظيم الاستفادة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى.

Abstract

This paper discusses the most important challenges and proposes a number of counter policies aiming to enhance the education sector's efficiency and provide high quality and sustainable services. The proposed policies are also to optimize the use of the available resources in order to achieve best results. In addition to motivating both the private and cooperative sector to deliver quality pre- university education services.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذى..... ٣

المقدمة..... ٥

القسم الأول: واقع التعليم الخاص والتعاوني قبل الجامعى في مصر..... ٨

١. ١ التعليم الخاص..... ٨

١. ٢التعليم التعاوني..... ١٣

القسم الثانى: التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعى الخاص والتعاوني في مصر..... ١٦

٢. ١ تحديات التعليم الخاص..... ١٦

٢. ٢ التحديات التي تواجه التعليم التعاونى..... ١٧

القسم الثالث : التجارب الدولية في تشجيع التعليم الخاص..... ١٩

٣. ١ تجارب عدد من دول أمريكا اللاتينية:..... ١٩

٣. ٢ تجربة إنجلترا فى التعليم قبل الجامعى..... ٢١

٣. ٣ تجربة تنزانيا فى التعليم قبل الجامعى..... ٢٢

٣. ٤ تجربة كندا فى التعليم قبل الجامعى..... ٢٣

٣. ٥ تجربة اسكتلندا فى التعليم قبل الجامعى..... ٢٤

٣. ٦ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية..... ٢٥

القسم الرابع : مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على الاستثمار في التعليم..... ٢٧

٤. ١ القطاع التعاونى..... ٢٧

٤. ٢ القطاع الخاص..... ٢٩

- المحور المؤسسى والتشريعى..... ٢٩
- المحور التمويلى..... ٣٠
- محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية..... ٣١

الملاحق..... ٣٢

الملخص التنفيذى

يمثل التعليم أحد الخدمات الأساسية محل اهتمام الدول، وذلك فى إطار التنمية الشاملة التى يتجه صانعو القرار إلى تحقيقها. وتسعى الحكومة المصرية بالاتجاه نحو تطوير التعليم قبل الجامعى سواء على مستوى التعليم الحكومى أو تحفيز القطاع الخاص والتعاونى على تقديم هذه الخدمة وتحسين مستوى أداءها. لذا تهدف هذه الدراسة إلى بحث سبل تشجيع تقديم خدمات التعليم قبل الجامعى سواء فى القطاع الخاص أو التعاوني.

وتبين من خلال دراسة الوضع الراهن للتعليم الخاص أن عدد المدارس الخاصة بلغ ٤,٥ ألف مدرسة فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وانخفاض معدلات كثافة الطلاب فى الفصول الدراسية في المدارس الخاصة ليبلغ ٢٨,٤٣ طالب فى الفصل . وأوضحت الدراسة أن المدارس الخاصة تتركز بشكل كبير في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الثانوى العام والثانوى التجارى حيث تبلغ نسبتها ما يزيد على ٢٠٪ من اجمالى هذه المدارس على مستوى الجمهورية. كما استعرضت الدراسة الوضع الراهن للتعليم التعاونى وتبين أن المعاهد القومية فى مصر تتكون من ٣٩ مؤسسة تعليمية تحتوى على ما يقرب من ١٥٥ مدرسة تؤدى الخدمة التعليمية لحوالى ٧٠ ألف من الطلاب بنسبة ٠,٤٧٪ من إجمالى طلاب التعليم قبل الجامعى. كما تناول هذا القسم التشريعات والقوانين الحاكمة لكلاً من التعليم الخاص والتعاونى.

وتتمثل أهم التحديات التى تواجه التعليم قبل الجامعى الخاص والتعاونى فى مصر سواء تحديات من الناحية المالية أو التشريعية أو الإدارية أو نوعية الخدمة التعليمية التى تقدمها تلك المدارس والتى تعد سبباً لعرقلة العملية التعليمية فى مصر وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى. فبالنسبة للتعليم التعاونى، يتضح عدم التقسيم الدقيق للمسئوليات بين إدارة المؤسسة التعليمية ومجلس إدارتها والإدارات المشرفة عليها فى وزارة التربية والتعليم، كما أن المدارس التعاونية تخضع لقانون التعاونيات الذى يختص بالاتحادات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية والزراعية والإسكانية...الخ، ولا يوجد قانون مستقل ينظم عمل المدارس التعاونية. أما بالنسبة لأهم التحديات التى تواجه التعليم الخاص هى اهتمام المدارس الخاصة بشكل أكبر بمعايير الربحية مقارنة بمعايير جودة العملية التعليمية، بالإضافة إلى حاجة التعليم الخاص إلى استثمارات كبيرة لإنشاء المدارس الخاصة واحتدام حدة المنافسة بين المدارس الخاصة العادية والدولية على جذب الطلاب.

وكذلك عرضت الدراسة عدد من التجارب الدولية فى مجال التعليم قبل الجامعى مثل تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية وانجلترا وتنزانيا وكندا واسكتلندا والولايات المتحدة الأمريكية، والتى تشتمل على تقديم بعض الوسائل كالمنح والقروض الطلابية والكفالة وعقود الإدارة مع القطاع الخاص وتسهيل الحصول على تمويل وتقديم الإعانات والحوافز الضريبية والرسوم الدراسية المؤجلة وتجديد وتطوير المدارس الحكومية وخصخصة الخدمات المرتبطة بالعملية التعليمية وتحديد معايير جودة التعليم.

وفى النهاية أوصت الدراسة ببعض المقترحات لتشجيع القطاع الخاص والتعاونى على الاستثمار فى التعليم بالمرحلة قبل الجامعية، وبالنسبة للتعليم التعاونى فقد تضمنت المقترحات إصدار تشريع جديد خاص بالتعليم التعاونى يلغى العمل بكافة القوانين السابقة ويكون هو المرجع الوحيد لحركة مدارس المعاهد القومية القائمة والمدارس التعاونية التى ستنضم إليها مستقبلاً، كما يتضمن هذا التشريع على الحوافز التى تقدمها الدولة لهذا النوع من التعليم التى تؤكد مشاركة القطاع المدنى، واللامركزية، وتخفيض العبء عن الدولة فى تقديم الخدمات التعليمية المتميزة.

أما بالنسبة للمقترحات الخاصة بتطوير التعليم الخاص فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، اختص الأول بالشق المؤسسى والتشريعى، وأوضح ضرورة مراقبة جودة الخدمة التعليمية التى يقدمها القطاع الخاص والتعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المدارس والترويج للتعليم الخاص فى داخل وخارج البلاد. واختص المحور الثانى بالجانب التمويلى وأوضح أهمية ضرورة تقديم القروض الميسرة للمؤسسات التعليمية وتمويل التعليم الخاص من خلال سوق الأوراق المالية والدعم المالى للمدارس المتميزة والمشاركة بين القطاع الخاص والحكومى لبناء وتجديد المدارس ومقايضة الأراضى مع الشركات القائمة بتطوير المدارس، بالإضافة إلى دراسة إمكانية استغلال متخللات الأراضى فى المحافظات إما عن طريق تخصيصها بأسعار رمزية للمستثمرين لإنشاء المدارس، أو تقوم الدولة بتحديد تعويض مناسب لهذه الأراضى مقابل استغلالها فى إنشاء مدارس أو تخصيص قيمة إيجاريه لهذه الأراضى مقابل حق انتفاع لإنشاء مدارس، كما يمكن للحكومة أن تخصص أراضى بالمجان لإنشاء مدارس فى الظهير الصحراوى للقرى والمدن الجديدة، أو توفيرها بأسعار تكلفة المرافق فى حالة توفيرها بها، بالإضافة إلى توفير وسائل المواصلات لهذه المناطق. بينما شمل المحور الثالث على أهمية ضرورة زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية عن طريق المنح والكفالات والحوافز الضريبية.

مقدمة

تهتم الحكومات المصرية المتعاقبة على مر العصور بقضية تطوير التعليم وهو ما يتضح من ارتفاع ميزانية الإنفاق العام على التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٢٩٨٪ حيث ارتفعت ميزانية الإنفاق على التعليم من ٨,٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ٢٦,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣[١]، إلى جانب اهتمام أغلب الأسر المصرية بتعليم أبنائها على الرغم من محدودية مستوى دخل الأسر المصرية مقارنة بالدول الأخرى، ويتضح ذلك من ارتفاع تكلفة بند التعليم ليصل إلى ١٠٪[٢] من ميزانية الأسرة في عام ٢٠٠٢، دون النظر إلى المصروفات التي تتحملها الأسر المصرية للإنفاق على الدروس الخصوصية والتي قد تصل إلى ١٥ مليار جنيه[٣]، وبذلك فإن الإنفاق على التعليم قد يستهلك نحو ٣٠٪ من دخل الأسرة المصرية.

وعلى الرغم من اهتمام الحكومة والأسر المصرية بقضية التعليم، إلا أن واقع مخرجات التعليم المصري يشير إلى قصور تلك المخرجات سواء من ناحية الكم أو الكيف إما بسبب محدودية حجم الموازنات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم أو قصور وعدم كفاءة العملية التعليمية، وذلك بالإضافة إلى انخفاض نسبة خريجى التعليم العالي في مصر إلى إجمالى السكان المقيدين فى نفس الشريحة العمرية، حيث تصل نسبتهم إلى ٣٠,٥٪ [٤] مقارنة ببعض الدول الأخرى[٥] مثل الولايات المتحدة، حيث تصل نسبتهم ٨٣٪، الدانمرك ٦٧٪، لبنان ٤٤٪، إسرائيل ٥٧٪.

وترجع عدم كفاءة العملية التعليمية بشكل رئيسي إلى محدودية قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية على استيعاب الزيادات المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس والجامعات سنوياً، وهو ما

---

١ مخزون البيانات القومية، بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،
http://www.idsc.gov.eg/NDSSearch/NdsResult_Details.asp?IndicatorID=٤٩٢٣

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي، ٢٠٠٣.

٣ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، ٢٠٠٣.

٤ من واقع بيانات وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

٥ منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، إحصاءات مقارنة عن التعليم.
http://www.uis.unesco.org/ev.php?URL_ID=٥١٨٧&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=٢٠١

يشكل ضغطاً على تلك المؤسسات التعليمية، ويحول دون استمرار اهتمامها بالكيف، ويعمل من جانب آخر على زيادة كثافة الفصول الدراسية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعى سواء الخاص أو التعاونى .

ومن هنا تبرز الحاجة لأهمية اتجاه الدولة نحو تشجيع التعليم الخاص والتعاونى اللذان يمثلان رافداً أساسياً من روافد الارتقاء بمخرجات العملية التعليمية، وذلك من خلال استغلال ما يمتلكه هذا القطاع من قدرات غير محدودة تساهم فى الحد من الضغط على التعليم الحكومى. فمن خلال القطاع الخاص والتعاونى يمكن استحداث نظم جديدة للإدارة التعليمية تختلف عن النظم المألوفة في إطار التعليم الحكومي بما يضمن جودة وكفاءة العملية التعليمية فى ظل استقلال الدور الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم الخاص.

وتشير تجارب بعض الدول إلى أهمية قيام الدولة بمنح القطاع الخاص حزمة من الحوافز التي تضمن استمرار قيامه بدور رئيسي في تطوير العملية التعليمية، وذلك بما يتفق مع أهداف وأولويات الحكومة في كل مرحلة تعليمية. وتتنوع تلك الحوافز وتختلف من دولة إلى أخرى بما يشمل منح القطاع الخاص إعفاءات ضريبية لمدد محددة، أو منحه الأراضي بأسعار رمزية، وذلك إلى جانب المساهمة في تمويل موازنات مؤسسات التعليم الخاص إلى حين أن تتمكن تلك المؤسسات من توليد إيرادات ذاتية تكفل لها القيام بدورها بشكل اقتصادي، كما تقوم بعض الدول من جانب أخر بدعم مخصصات التعليم للأسر التي ينضم أبناءها للتعليم الخاص.

ولا يزال دور القطاع الخاص في تطوير العملية التعليمية في مصر محدوداً، كما لا توجد إستراتيجية واضحة تحدد ملامح ومعالم هذا الدور وطبيعة الحوافز التي تمنحها الحكومة، وكذلك لا تزال الأطر المؤسسية والقوانين الحاكمة للتعليم الخاص رهن التغييرات وفقاً لما يستجد بشكل سنوي في هذا المجال.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على سبل تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على تقديم الخدمات التعليمية بصفة عامة، وأسس استخدام حافز تيسير تخصيص الأراضي لإنشاء المدارس الخاصة والأهلية والتعاونية بصفة خاصة.

وتتكون الدراسة من أربعة أقسام يعرض القسم الأول توصيف للوضع الراهن للتعليم الخاص والتعاونى قبل الجامعي فى مصر، ويختص القسم الثاني باستعراض التحديات التي تواجه التعليم الخاص والتعاوني في مصر، ويعرض القسم الثالث تجارب الدول المختلفة في تشجيع التعليم الخاص، أما القسم الرابع فيعرض مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على الاستثمار في التعليم.

القسم الأول
واقع التعليم الخاص والتعاوني قبل الجامعى في مصر

تعود البدايات الأولى لظهور القطاع الخاص في العملية التعليمية بالمرحلة قبل الجامعية بمصر إلى بدايات القرن الماضي مع ظهور عدد من المدارس الخاصة الأجنبية (أنشئت لاستقطاب فئات محددة من المصريين أو لخدمة بعض الجاليات الأجنبية في مصر)، حيث عملت تلك المدارس جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية والتي استوعبت الجزء الأكبر من المتدفقين إلى سوق التعليم سنوياً.

وعلى الرغم من ظهور المدارس الخاصة فى بداية القرن العشرين، إلا أن دورها كان لا يزال محدوداً حتى بداية الثمانينات من هذا القرن، حيث شهد هذا العقد تواجداً اقتصادياً وتجارياً مكثفاً للقطاع الخاص في العملية التعليمية وهو ما تزامن مع اتجاه الدولة لتحفيز القطاع الخاص على ممارسة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية بصفة عامة بما يشمل مشاركته بشكل خاص في بعض القطاعات الاجتماعية المهمة مثل التعليم والصحة، ويهتم هذا الجزء بتوصيف الوضع الراهن لقطاع التعليم في مصر سواء فيما يختص بالتعليم الخاص أو التعاونى قبل الجامعي.

١.١ التعليم الخاص

يختص هذا الجزء بعرض تطور واقع التعليم الخاص في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، سواء من حيث تطور أعداد هذه المدارس أو مدى مساهمتها في استيعاب الطلاب المقيدين في هذه المراحل التعليمية.

- **تطور أعداد المدارس الخاصة**

شهد إجمالي عدد المدارس الخاصة في مصر زيادة كبيرة خلال الفترة من ١٩٩٨/١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، حيث ارتفع عدد تلك المدارس من ٣,٧ ألف مدرسة إلى ٤,٥ ألف مدرسة بزيادة بلغت نسبتها ٢٢٪، من جهة أخرى زاد عدد الفصول المتضمنة بتلك المدارس من نحو ٣٠ ألف فصل خلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ما يقارب ٣٦ ألف فصل دراسي خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمعدل نمو بلغ ٢٠٪.

و ساعدت الزيادة في أعداد المدارس الخاصة على استيعاب عدداً أكبر من الطلبة حيث ارتفع عدد الطلبة المسجلين بتلك المدارس نحو مليون طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ١,٢ مليون طالب في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وهو ما يعكس الدور المتزايد لتلك المدارس في منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر، ويستدل على ذلك من ارتفاع مساهمة التعليم الخاص قبل الجامعي من ٦٪ خلال عام ١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ١٠٪ خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ في استيعاب الطلاب المقيدين في تلك المرحلة. ويوضح الجدول التالي تطور التعليم الخاص قبل الجامعي ما بين عامي ١٩٩٩/١٩٩٨ و٢٠٠٤/٢٠٠٣

جدول (١): تطور التعليم الخاص قبل الجامعي في المراحل التعليمية المختلفة ما بين عامي ١٩٩٩/١٩٩٨ و٢٠٠٤/٢٠٠٣

المرحلة		١٩٩٩/١٩٩٨			٢٠٠٤/٢٠٠٣		
		المدارس	الفصول	التلاميذ	المدارس	الفصول	التلاميذ
ما قبل الابتدائي	خاص عربي	٨٦٠	٣٨٨٧	١٢٥٨٥٠	٩٣٩	٤٠٢٢	١١٥٣٤٨
	خاص لغات	٣٠٣	١٥٩٢	٥٠١٩٦	٣٦٩	١٩٤٧	٥٦٢٧٥
الجملة		١١٦٣	٥٤٧٩	١٧٦٠٤٦	١٣٠٨	٥٦٩٦	١٧١٦٢٣
ابتدائي	خاص لغات	٩١١	١١٣٤٦	٤٣٨٩٠٨	١٠٠١	١٢٥٩٣	٤٥٢٠٥٨
	خاص عربي	٣٠٩	٣٥٧٦	١١٠١٠٢	٣٦٦	٤٢١٩	١٢٣٠١١
الجملة		١٢٢٠	١٤٩٢٢	٥٤٩٠١٠	١٣٦٧	١٦٨١٢	٥٧٥٠٦٩
الإعدادي	خاص عربي	٥٤٢	٣٣٦٥	١١٦٨٥٦	٦٧١	٤٢٣٧	١٣٣٥٤٠
	خاص لغات	٢٥٠	١٧٣٥	٥٠٨٧٩	٣٢٠	٢٠٦٦	٥٣٨٠٥
الجملة		٧٩٢	٥١٠٠	١٦٧٧٣٥	٩٩١	٦٣٠٣	١٨٧٣٤٥
الثانوي العام	خاص عربي	١٧٥	١٢٩١	٤٤٩٠٢	٢١١	١٤٩٤	٥٠٦٣٠
	خاص لغات	١٥٩	١١٥٩	٣٤٩٩٣	٢٣٢	١٤٧٩	٤١٥٩٧
	خدمات	٤	٧	١٥٧	٨٢	٣٠٨	١٢٠١٧
الجملة		٣٣٨	٢٤٥٧	٨٠٠٥٢	٥٢٥	٣٢٨١	١٠٤٢٤٤
ثانوي صناعي	خاص عربي	٨	٩٦	٣٢٣١	١٠	١٢٢	٣٩٦١
	خاص لغات	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المرحلـــة		١٩٩٩/١٩٩٨			٢٠٠٤/٢٠٠٣		
		المدارس	الفصول	التلاميذ	المدارس	الفصول	التلاميذ
الجملة		٨	٩٦	٣٢٣١	١٠	١٢٢	٣٩٦١
ثانوي تجارى	خاص عربي	٤٨	٦٦٢	٢١٣٠٩	٤٧	٧٩٠	٢٦٤٠٧
	خاص لغات	١	٣	١٧	١	٢	١٩
	خدمات	١٥٦	١٥٧٩	٦٧٠٢٨	١٩٢	٢٢١٥	١٠٠١٩٨
الجملـــة		٢٠٥	٢٢٤٤	٨٨٣٥٤	٢٤٠	٣٠٠٧	١٢٦٦٢٤
تربية خاصة	خاص عربي	٨	٥٤	٤١٧	١٦	٦٧	٤٨٣
	خاص لغات	٣	١٧	١٧٢	٣	٢٤	١٦١
الجملة		١١	٧١	٥٨٩	١٩	٩١	٦٤٤
جملة المراحل		**٣٧٣٧**	**٣٠٣٦٩**	**١٠٦٥٠١٧**	**٤٤٦٠**	**٣٥٥٨٥**	**١١٦٩٥١٠**

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٤/٢٠٠٥

وتتـوزع تلـك المـدارس مـا بـين المـدارس الخاصـة باللغـة العربيـة والمـدارس الخاصـة اللغـات وتكـاد تتـساوى الأهميـة النـسبية للنـوعين المخـتلفين مـن المـدارس الخاصـة، حيـث تـشكل المـدارس الخاصـة اللغـات نحـو ٤٩,٣٪ مـن إجمـالي المـدارس الخاصـة فيمـا تمثـل المـدارس الخاصـة العربيـة نحو ٥٠,٦٪ وذلك خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

- **توزيع المدارس الخاصة على المراحل التعليمية**

تتركز المدارس الخاصة بشكل كبير في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي والتعلـيم الثـانوي العـام والثانوي التجاري حيث تبلغ نسبتها مـا يزيـد علـى ٢٠٪ مـن اجمـالى هـذه المـدارس علـى مـستوى الجمهورية.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى الطبيعة التجارية لتلك المدارس والتي تقوم على أسـاس تحقيـق ربـح مادي يفوق مصروفات العملية التعليمية، ولما كانت الأنشطة المشار إليها موجهة بالأساس إلى شريحة محددة من السكان من متوسطي ومرتفعي الـدخول فيـصعب بالأسـاس تـصور وجـود عـدد كـبير مـن

المدارس الخاصة موجهة لخدمة تلك الفئات. ويوضح الشكل التالي الأهمية النسبية للمدارس الحكومية والخاصة في مراحل التعليم المختلفة.

شكل (١)

التوزيع النسبى للمدارس الحكومية والخاصة في هيكل التعليم ما قبل الجامعي لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

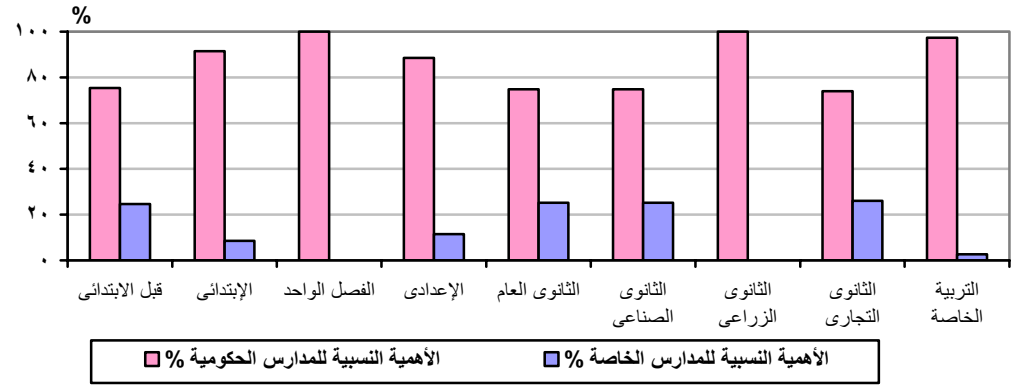

- **كثافة الفصول في المدارس الخاصة**

تسجل المدارس الخاصة أقل معدلات للكثافة في الفصول الدراسية مقارنة بالمدارس الحكومية، حيث تنخفض معدلات الكثافة في الفصول الدراسية في المدارس الخاصة في المجمل إلى ٢٨,٤٣ طالب للفصل الدراسي وذلك مقابل ٣٩,٢٤ طالب لكثافة الفصل المسجلة في التعليم الحكومي، بفارق يقارب عشرة طلاب في الفصل الدراسي الواحد، فيما يصل متوسط كثافة الفصل المسجلة في كل من المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء إلى ٣٨,٧٧ طالب.

وتختلف مستويات كثافة الفصول الدراسية بالمدارس الخاصة من مرحلة تعليمية إلى أخرى حيث تسجل المدارس الخاصة أعلى مستويات للكثافة في مرحلة التعليم الثانوي التجاري فيما تسجل أدنى مستويات للكثافة في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائى والمرحلة الإعدادية، ويوضح الجدول رقم (٢) متوسط كثافة الفصول في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

جدول (٢)

متوسط كثافة الفصول في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

طالب

نوع التعليم	ما قبل الابتدائي	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	الثانوي العام	الثانوي الزراعي	الثانوي التجاري	الثانوي الصناعي	متوسط الكثافة
تعليم خاص	٢٨,٧٥	٣٤,٢١	٢٩,٧٢	٣١,٧٧	٠	٤٢,١١	٣٢,٤٧	٢٨,٤٣
تعليم حكومي	٣١,٠٤	٤١,٥٥	٤٢,٥٧	٤٢,٠٦	٤٠,٢٥	٤٠,٥٢	٣٦,٦٦	٣٩,٢٤
الإجمالي	**٣٠,١٦**	**٤٠,٨٥**	**٤١,٧٦**	**٤٠,٩٨**	**٤٠,٢٥**	**٤٠,٧٤**	**٣٦,٦٤**	**٣٨,٧٧**

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

- **التشريعات والقوانين الحاكمة للتعليم الخاص**

من أهم هذه القوانين والقرارات، القرار الوزارى رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ الصادر من وزير التربية والتعليم بشأن التعليم الخاص، والذى يلغى ما يخالفه من أحكام سابقة، ويعرف القرار المدرسة الخاصة على أنها كل منشأة غير حكومية تقوم أصلا وبصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهنى أو الفنى قبل مرحلة التعليم الجامعى، ولا تعتبر مدرسة خاصة (دور الحضانة التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية ـ المدارس التى تنشئها الهيئات الاجنبية والتى يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ـ المراكز والمعاهد الثقافية التى تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية استنادا لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية تنص على معاملة خاصة لهذه الكيانات)، ويشير القرار إلى ان الغرض الاساسى من إنشاء المدارس الخاصة هو تحقيق الأغراض التالية أو بعضها (المعاونة فى التعليم الاساسى والثانوى وفقا للخطط والمناهج المقررة فى المدارس الرسمية المناظرة ـ التوسع فى دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج المقررة ـ دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم وبعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم). ويؤكد القرار الوزارى على الشروط والإجراءات التى يجب ان تتوافر لفتح مدرسة خاصة والمتعلقة بسهولة المواصلات الموصلة للمدرسة وموافقة الإدارة التعليمية والشروط الواجب توافرها فى المبانى التعليمية والتجهيزات اللازمة.

١. ٢التعليم التعاوني

تنقسم المدارس التعاونية فى مصر إلى نوعين:

- أولهما خاضع للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والذى تم السماح بمقتضاه بتأسيس المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها فى ذلك شأن أى شركة استثمارية هادفة إلى الربح فظهر كثير من المدارس الخاصة بمصروفات مرتفعة، أبرزها وأشهرها مدرسة مصر للغات.
- ثانيهما مدارس المعاهد القومية الخاضعة للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠والتى تتركز فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وبورسعيد والمنيا وهى أصلاً مدارس أجنبية (إنجليزية وفرنسية) وضعت تحت الحراسة عقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦. ونظراً لأن دستور ١٩٥٦ كان يؤكد على مجانية التعليم فلم يكن أمام الحكومة المصرية إزاء ارتفاع مستوى التعليم فى هذه المدارس إلا أن تنشىء لكل مدرسة منها جمعية تعاونية من أولياء أمور طلابها بأسهم لا تزيد قيمة السهم فيها عن عشر جنيهات.

- **نظرة تاريخية عن المعاهد القومية**

ترجع نشأة مدارس المعاهد القومية إلى الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر وخاصة الجالية الإنجليزية والفرنسية حيث قامت بإنشاء العديد من المدارس فى القاهرة والإسكندرية لتعليم أبنائها المناهج المقررة فى بلادهم. فقد أنشأت الجالية الفرنسية مدرسة ليسيه الحرية (بباب اللوق والإسكندرية) بينما أنشأت الجالية الإنجليزية كلية النصر (بالشاطبى) وكلية فيكتوريا (بالإسكندرية والمعادى) والمدرسة الإنجليزية (بمصر الجديدة).

وعقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ تم وضع المدارس التى تمتلكها الجاليات أو الحكومات الأجنبية تحت الحراسة فى عام ١٩٥٧، وأصبحت تابعة لوزارة التربية والتعليم لتكون تلك المدارس نواه للمعاهد القومية والتى كان إنشاؤها ضرورة لإدارة تلك المدارس وتقديم الخدمات التعليمية المتميزة.

وقد صدر القرار الجمهورى رقم (٧٠) فى عام ١٩٥٧ بشأن إنشاء شركة مساهمة لهذه المدارس بأسم **المعاهد** القومية ولكنها حلت وصفيت فى ١٩٦٨ نظراً لأن هذه الشركة أصبحت مدينة للوزارة.

وفى نفس العام تأسست جمعية تعاونية تعليمية للمعاهد القومية ولكن صدر قرار وزارى عام ١٩٧٣ بحلها نظراً لتدهور الوضع المالى للجمعية.

- **الوضع الراهن**

تأسست مرة أخرى الجمعية التعاونية التعليمية العامة للمعاهد القومية عام ١٩٧٩ وهى قائمة حتى الآن. وتتكون المعاهد القومية فى مصر من ٣٩ مؤسسة تعليمية تحتوى على ما يقرب من ١٥٥ مدرسة تؤدى الخدمة التعليمية لحوالى ٧٣ ألف من الطلاب أى ٠,٤٧٪ من إجمالى طلاب التعليم قبل الجامعى. وهذه المؤسسات مكونة من أربعة مدارس لرياض الأطفال والتعليم الإبتدائى، وأربعة أخرى للتعليم الأساسى وواحدة فقط للتعليم الثانوى وثلاثون مؤسسة متعددة المراحل وهذه المدارس كالآتى:

- إثنتى عشر مؤسسة لا تتجاوز عدد فصول أى منها ثلاثين فصلاً، ثمانية بالقاهرة واثنتان بالجيزة وواحدة بالإسكندرية وواحدة بالمنيا بمجموع فصول يتجاوز المائتين وعشرين فصلاً يدرس فيها سبعة آلاف طالباً تقريباً.
- ثلاثة عشر مؤسسة لا تتجاوز عدد فصول أى منها خمسين فصلاً، سبعة منها بالقاهرة وأربعة بالجيزة وواحدة بالإسكندرية وواحدة ببورسعيد بمجموع فصول يتجاوز الخمسمائة فصل يدرس فيها ستة عشر ألف طالب تقريباً.
- أربعة عشر مؤسسة تزيد عدد فصول أى منها خمسين فصلاً، خمسة منها بالقاهرة واثنتان بالجيزة وسبعة بالإسكندرية بمجموع فصول يتجاوز الألف فصل يدرس فيها ما يقترب من خمسين ألف طالب.

وتدرس إحدى عشر مؤسسة من مدارس المعاهد القومية المناهج العربية فقط، وتسعة تدرس المناهج من خلال قسمين أحدهما للعربية والآخر للإنجليزية وواحدة منها تدرس المناهج من خلال ثلاثة أقسام واحد للعربية وثان للإنجليزية وثالث للفرنسية واثنتى عشر مدرسة تدرس المناهج لطلابها بالإنجليزية فقط أما المدارس التى تدرس المناهج لطلابها بالفرنسية فقط فهى ست مدارس.

واستحدثت فى بعض مدارس المعاهد القومية أقساماً للتعليم الإنجليزى بنظام GCSE كما تم إنشاء مدارس للتعليم الأمريكى American Diploma فى كل من القاهرة والجيزة والإسكندرية.

- **إيجابيات مدارس المعاهد القومية**
  - تخفف مدارس المعاهد القومية العبء المالى الذى يقع على كاهل ميزانية الدولة.
  - تقدم مدارس المعاهد القومية خدمة متميزة للطلاب من وسائل تعليمية وأدوات رياضية وملاعب وهو ما لا يتوافر فى المدارس الحكومية نظراً لزيادة أعداد الطلاب.
  - إتاحة خدمة تعليمية متميزة للطلاب بسعر مناسب حيث أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح.
  - تساهم الجمعية العامة للمعاهد القومية فى حل مشاكل البطالة عن طريق تعيين العاملين بالمدارس التابعة لها.

- **التشريعات والقوانين الحاكمة للتعليم التعاونى**

ينظم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات وتنظيم عمل الاتحاد العام للجمعيات التعاونية والتى يرجع لها تقديم التعليم التعاونى، ويكون للاتحاد جمعية عمومية تتكون من عدد متساو من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات المركزية وفقا لما يبينه النظام الداخلي للاتحاد لها، وتتمثل هذه الاتحادات فى الاتحاد المركزى الاستهلاكى والانتاجى والزراعى والاسكانى والثروة المائية. وتباشر الجمعية الاختصاصات والإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي، والاتحاد العام للتعاونيات هو أعلى منظمة تعاونية وتتولى الإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية المركزية بهدف نشر وتوسيع وتطوير الحركة التعاونية فى مصر.

ويتولى الاتحاد العام للتعاونيات وفقا للخطة التى يضعها، توجيه وقيادة وتخطيط أنشطة وحدات القطاع التعاونى بمختلف فروعه النوعية على طريق أداء دوره القومى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فى ظل المبادئ التعاونية وفى إطار الخطة العامة للدولة، ومن ضمن الاختصاصات والمسئوليات التى يباشرها نشر الثقافة التعاونية ودعم التعليم التعاونى وإعداد القيادات التعاونية الواعية المؤمنة بالتعاون وإقامة المعاهد ومراكز التدريب التعاونية وإدارتها ورعاية الدراسات العليا فى مجال العمل التعاونى. والعمل على نشر الحركة التعاونية فكريا وميدانيا بمختلف الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية والتربوية والاقتصادية.

القسم الثانى
التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعى الخاص والتعاوني في مصر

يواجه التعليم قبل الجامعى الخاص والتعاونى في مصر عدد من التحديات، وفيما يلي عرض لأبرز تلك التحديات:

٢. ١ تحديات التعليم الخاص

تتمثل أهم التحديات التى تواجه التعليم الخاص قبل الجامعى فى:

- اهتمام المدارس الخاصة بشكل أكبر بمعايير الربحية مقارنة بمعايير جودة العملية التعليمية، وهو ما يجعل تركيز المدارس الخاصة ينصب على التوسع في إقامة بعض الأنشطة الثانوية غير المتعلقة بشكل مباشر بالعملية التعليمية.
- الحاجة إلى استثمارات كبيرة لإنشاء المدارس الخاصة مما يجعل العملية التعليمية فى أيدى أصحاب رؤوس الأموال وليس فى أيدى التربويين وخبراء التعليم.
- احتدام حدة المنافسة بين المدارس الخاصة سواء المدارس الخاصة العادية أوالمدارس الخاصة الدولية "التي تتبع نظماً دولية في التربية"على جذب الطلاب.
- محدودية قدرة وزارة التربية والتعليم في الإشراف على تلك المناهج لضمان اتساق محتواها مع متطلبات المرحلة الدراسية في كل شريحة عمرية.
- انخفاض مساهمة المدارس الخاصة في مجالات التربية الخاصة والتعليم الثانوي الزراعي والثانوي الصناعي ومدارس الفصل الواحد.
- ارتفاع مستويات كثافة الفصول في مرحلة التعليم الثانوي التجاري في المدارس الخاصة. وتراجع مستويات الكثافة في مرحلتي التعليم ما قبل الإبتدائي والمرحلة الأعدادية.

٢.٢ التحديات التي تواجه التعليم التعاونى[١]

يمكن تقسيم التحديات التى تواجه التعليم التعاونى إلى ثلاثة جوانب، تتمثل فى:

- التحديات الإدارية والفنية

- الصراعات الدائمة بين مجلس إدارة الجمعية وإدارة المدرسة لتدخل الطرف الأول فى الشئون الفنية للمدرسة مثل التعيينات والمكافآت والحوافز.
- الصراعات بين أعضاء مجلس الإدارة بعضهم البعض مثل الصراعات على المناصب.
- عدم التزام رؤساء مجلس الإدارة بتنفيذ ما ورد بالقوانين والقرارات الوزارية المنظمة للعمل والقرارات التى تصدر من الجمعية العامة للمعاهد القومية.
- عدم سداد بعض أولياء الأمور وبعض أعضاء مجالس الإدارة للمصروفات الدراسية الخاصة بأبنائهم مما يؤدى إلى وجود عجز بالميزانية.
- مشاكل داخل المدرسة مثل تكدس العمالة وعدم ملاءمة المؤهل الدراسى للوظيفة.

- التحديات التشريعية

- بيان طبيعة أموال الجمعية وما إذا كانت أموال عامة أو خاصة.
- عدم وجود نص صريح بالقوانين واللوائح المعمول بها يبين مدى خضوع أعضاء مجلس الإدارات بالمدارس للجهات الرقابية المختصة.
- وجود تعارض بين نصوص القرارات الوزارية مع أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ ولائحته التنفيذية رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٠ مثل: مدى قانونية وجود مقر للجمعية فى المدرسة التابعة لها – الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية ومجلس إدارة المدرسة.
- ترشيح قيادات المدارس عن طريق مجلس إدارة جمعية المدرسة (أولياء الأمور).
- إنشاء مدارس تعاونية جديدة فى ظل القانون القائم الذى يحدد قيمة السهم بعشرة جنيهات أصبح غير ممكن.
- عدم وضوح الملكية الحقيقية لمبانى ومنشآت مدارس المعاهد القومية وكافة مقوماتها.

[١] لجنة دراسة أوضاع المعاهد القومية، المشكلة بموجب القرار الوزارى ٢٢٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨ لدراسة أوضاع المعاهد القومية بشأن تحديد المشاكل التى توجد بالمعاهد القومية.

- التحديات المالية

- عدم جدية تحصيل المصروفات الدراسية لطلبة هذه المدارس.
- عدم وجود ضوابط لعملية الإعفاءات الموجودة بالمدارس مثل المدارس الخاصة.
- عدم الالتزام بالهيكل التنظيمى (المعدلات الوظيفية) لهذه المدارس الأمر الذى أدى إلى زيادة عدد العاملين وتكرارية الوظائف مما أدى إلى زيادة الأجور وعجز الميزانية.
- قيام بعض المدارس بعمل دورات تدريبية للعاملين وصرف مبالغ باهظة دون الرجوع للجمعية العامة للمعاهد القومية.
- عدم وضوح وجدية الجهات المنوط بها الرقابة والمتابعة على هذه المدارس.

القسم الثالث

التجارب الدولية في تشجيع التعليم الخاص

تعد المدارس الخاصة – بصفة عامة – أكثر كفاءة من المدارس الحكومية، نظراً لالتزامها بالمعايير الاقتصادية فى الأداء المالى، بالإضافة إلى المرونة التي تتمتع بها إدارتها، كما أن لديها القدرة على أن تعكس تفضيلات الآباء والطلاب. وهو ما يدفع كثير من دول العالم إلى تقديم حوافز للقطاع الخاص حتى يتمكن من أداء خدماته التعليمية بكفاءة.

وفى هذا الصدد يتم استعراض عدد من التجارب الدولية فى مجال التعليم قبل الجامعى. وقد روعى فى الدول التى تم اختيارها أن تمثل كلاً من الدول النامية والمتقدمة، كما روعى فيها أن تغطى مختلف مناطق وقارات العالم، حيث يتم استعراض ستة تجارب دولية لدول أمريكا اللاتينية وانجلترا وتنزانيا وكندا واسكتلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣. ١ تجارب عدد من دول أمريكا اللاتينية

تمتلك الحكومات فى دول أمريكا اللاتينية العديد من الوسائل لدعم التعليم الخاص بما يخدم تحقيق الأهداف العامة، حيث نجد أن متوسط نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الخاص الإبتدائى فى شيلى ارتفعت من ٣٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٦، كما ارتفعت فى كولومبيا من ١٥٪ إلى ١٩٪ خلال نفس الفترة، كما نجد أن متوسط نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الخاص الثانوى فى شيلى قد ارتفعت من ٤٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦، كما ارتفعت فى باراجواى من ٢٢٪ إلى ٢٧٪ خلال نفس الفترة[1]، وذلك كنتيجة لمجموعة من السياسات[2] نذكر منها:

- **المنح والقروض الطلابية والكفالة**

تساعد **المنح** التى تقدمها الحكومة للطلاب الفقراء و المتفوقين على استكمال تعليمهم ، وتعد المنح من الوسائل الفعالة فى توزيع الدعم الحكومى، حيث يمكن تخصيصها للفئات المستحقة.

[1] UNESCO, World Education Report, , 2000,P165 .
[2] Laurence Wolff, et al., Public or Private Education for Latin America. Inter American Development Bank, Washington, D.C.

تعد **القروض الطلابية** وسيلة مشابهه للمنح، حيث يقوم الطلاب بالإقتراض لتمويل نفقات تعليمهم، ويعد نظام القروض الطلابية أكثر تعقيداً من نظام المنح نظراً لمشكلات تحصيل أقساط القروض.

أما **الكفالة** فهى كوبونات تمنح للطلاب أو أولياء الأمور للحصول فى مقابلها على خدمات تعليمية من مؤسسات ذات جودة تعليمية مرتفعة. وقد قامت **كولومبيا** فى بداية عام ١٩٩٢ بتبنى برنامج للكفالة التعليمية، يستهدف توفير أماكن لأكثر من ١٠٠ ألف طالب فى المدارس الخاصة، وعند تقييم البرنامج تبين نجاحه فى توفير الأماكن المطلوبة بتكلفة تصل إلى ٧٧٪ من تكلفة التعليم الحكومى.

- **عقود الإدارة مع القطاع الخاص (قام بتطبيقها أكثر من دولة فى أمريكا اللاتينية)**

تقوم الحكومة بالتعاقد المباشر مع القطاع الخاص لإدارة مدرسة (أو مجموعة من المدارس) بشروط معينة، بحيث تتوقف الحكومة عن التمويل فى حالة عدم قيام الإدارة الخاصة بتقديم الجودة التعليمية المطلوبة، لذا فإن المراقبة الفعالة لهذه المدارس أمر ضرورى للتأكد من أنها تقدم المستوى التعليمى الذى التزمت به عند التعاقد.

من أشهر التجارب فى عقود الإدارة المباشرة فى أمريكا اللاتينية هو نظام مدارس Fe- y- Alegria، والمقصود بهذا النظام هو المدارس التى يديرها القطاع الخاص ولكن تقوم الحكومة بتمويلها، وقد قام بالتسجيل فى هذا النظام مليون طالب فى ١٤ ولاية فى أمريكا اللاتينية. ويعد هذا النظام مثال جيد عن دور القطاع الخاص فى تنفيذ السياسات العامة بجودة مرتفعة وتكلفة أقل، حيث تقدم خدماتها فى بعض المناطق النائية وبجودة أعلى من تلك التى تقدمها المدارس العامة. وفى نظام مدارس Fe- y- Alegria، تقوم الحكومة بدفع رواتب المدرسين باعتبارهم موظفين حكوميين.

- **تسهيل الحصول على التمويل (البرازيل)**

يعد أحد أهم معوقات دخول القطاع الخاص فى مجال التعليم هو عدم قدرة المستثمرين فى هذا المجال على الحصول على التمويل اللازم من أسواق رأس المال لتمويل وتجهيز المدارس، ويرجع ذلك إلى ضعف أسواق رأس المال فى دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة، بالإضافة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية لا تفضل تمويل مشروعات التعليم، نظراً لظروف عدم التأكد التى تحيط بهذا المجال فهو عرضة لفرض أسعار معينة من قبل الحكومة كما أن جودة المنتج يصعب قياسها.

وقد قامت وزارة التعليم بالبرازيل بإنشاء برنامج يهدف إلى تمويل المشروعات التعليمية، حيث يقدم قروض لهذه المشروعات بأسعار فائدة أقل من سعر السوق بعد دراسة قدرتها على السداد أو بعد مراعاة معايير معينة مثل: عدد المدرسين ومؤهلاتهم. إلا أنه يعيب هذا البرنامج كثرة الإجراءات البيروقراطية، حيث يلزم تقديم بيانات مالية تفصيلية عن نشاط المؤسسة التعليمية قبل الحصول على التمويل.

- **تقديم الإعانات والحوافز الضريبية**

تقوم عديد من دول أمريكا اللاتينية بمنح المدارس الخاصة إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو إعانات مالية لا تتجاوز عادةً ٢٥٪ من تكاليف التشغيل[١].

٣. ٢ تجربة إنجلترا فى التعليم قبل الجامعى

يمثل إشراك القطاع الخاص فى تمويل الخدمات التعليمية، أحد الآليات الأساسية للارتقاء بالتعليم سواء من حيث مستوى التغطية أو الجودة دون إلقاء المزيد من الأعباء على الدولة، ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بتمويل العديد من المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية مثل: بناء المدارس وصيانتها، الإدارة والتنظيم، تدريب العاملين، توفير الكتب والمواد والمعدات، توفير العاملين، رقابة وتقييم المدارس، رعاية المدارس. وتتمثل صور إشراك القطاع الخاص فى التعليم فى[٢]:

- **رعاية المدارس**: يقوم القطاع الخاص برعاية المدارس من خلال التبرع بمبلغ معين كوديعة خيرية لدى أحد المؤسسات المالية يخصص العائد عليها للإنفاق على مدرسة معينة أو مجموعة من المدارس.
- **مبادرة التمويل الخاص** private finance initiative: يقوم القطاع الخاص فى ضوء هذه المبادرة بتحمل تكاليف إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية على أن يتم تأجيرها للحكومة فى مقابل قيمة إيجاريه أو نسبة من الدخل لمدة تعاقدية معينة يتم الاتفاق عليها. وقد بدأ الأمر بمشروع تجريبى فى بعض المناطق لتحديد أى الطرق أفضل عند التنفيذ، مع السماح للقطاع الخاص باستخدام ساعات ما بعد المدرسة فى تأجير المنشآت المتاحة داخل المدرسة.

---

١ Igor Kitaev, Private Education in Sub-Saharan African, UNESCO, 1999, P85.

٢ Mindbranch 2001,"Private Sector Opportunities in Education", Key Note Ltd, 24/7/2005, http://www.mindbranch.com/listing/product/R310-0336.html

- **مقايضة الأراضى مع الشركات القائمة بتطوير المدارس** بحيث يمكن إعادة استخدام المواقع القديمة للمدارس لأغراض أخرى مثل الإسكان. وتم استخدام القيمة التقديرية للأراضى كجزء من تحمل نفقات بناء المنشآت الجديدة، وبالتالى تخفيف جزء من العبء المالى على الحكومة.

- **إدارة المدارس الحكومية**: على العكس من النمط السابق، تقوم الحكومة ببناء المدارس، ثم يتولى القطاع الخاص مسئولية إدارة هذه المدارس. وفى الغالب لا يقبل القطاع الخاص كثيرا على توقيع مثل هذه التعاقدات نظرا لأنها لا تحقق مستوى مناسب من الأرباح من إدارة المدارس العامة.

- **تجديد وتطوير المدارس الحكومية**: تقوم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص بإصلاح وتجديد المدارس وتزويدها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **القروض الطلابية**: بدأت انجلترا فى تقديم قروض الطلاب منذ عام ١٩٨٩/١٩٩٠، و ذلك كبديل لمنح الكفالة التى كانت تقدم من قبل للطلاب، ونظرا لان برنامج تقديم القروض الطلابية كان على نطاق ضيق لم يقبل القطاع الخاص بصورة كبيرة على الاشتراك فيه، إلا انه منذ عام ١٩٩٨/١٩٩٩ تم توسيع نطاق برنامج قروض الطلاب لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة، عن طريق دخول الحكومة كضامن لهذه القروض وتحمل دعم سعر الفائدة، حيث كان سعر الفائدة الأسمى على القروض يتساوى مع معدلات التضخم أى أن سعر الفائدة الحقيقى يساوى الصفر، ويتم سداد القرض خلال عدة سنوات تبدأ منذ حصول الطالب على عمل.

- **الرسوم الدراسية المؤجلة**: فى عام ٢٠٠٣ بدأ التفكير فى التحول من دفع الرسوم الدراسية مقدما إلى تأجيلها إلى ما بعد التخرج وذلك مقابل أسعار فائدة مخفضة.

٣. ٣ تجربة تنزانيا فى التعليم قبل الجامعى

كانت تنزانيا تعتمد بصورة أساسية على المدارس الحكومية فى مرحلة التعليم الثانوى مع فرض قيود على التعليم الخاص وذلك حتى منتصف الثمانينات، إلا إنه مع انخفاض الطاقة الاستيعابية للمدارس الثانوية الحكومية وما ترتب عليه من انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى خاصةً فى ظل الزيادة المضطردة فى أعداد الناجحين فى التعليم الأساسى، اضطرت الحكومة إلى العدول عن موقفها

والتحول إلى تشجيع وتحفيز إنشاء المدارس الثانوية الخاصة، حتى أصبح الطلاب المقيدين بالمدارس الثانوية الخاصة عام ١٩٩٩ يمثلون ٥٥٪ من إجمالى الطلاب المقيدين بالمدارس الثانوية، وذلك من خلال[١]:

- تعديل التشريعات المنظمة للعملية التعليمية بما يسمح للقطاع الخاص بتملك وإدارة المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى خفض التدخل الحكومى فى إدارة المؤسسات التعليمية على نحو يتيح قدر من الاستقلالية لهذه المؤسسات، ولكن ليس معنى ذلك أن الحكومة قامت برفع يدها تماما عن الرقابة على هذه المدارس، حيث لا تزال تضع حداً أقصى للمصاريف الدراسية، وكذلك الإشراف على أعضاء هيئة التدريس.

- تقديم القروض الصغيرة للمدارس: تم تأسيس صندوق التمويل القومى عام ١٩٩٠ بالتعاون مع البنك الدولى وذلك لتقديم قروض للمدارس الخاصة، إلا أن قيمة القروض كانت منخفضة نسبيا مقارنة بتكاليف تشغيل المدارس، حيث لم تتجاوز ٨٪ من إجمالى نفقات التشغيل مما أدى إلى الاعتماد على هذه القروض فى تجديد وصيانة المدارس بدرجة أكبر من استخدامها فى إنشاء مدارس جديدة.

- تقديم دعم للمدارس الثانوية الخاصة التى تقدم الخدمات التعليمية بمستوى مرتفع من الجودة والكفاءة بما يحفز المدارس الأخرى على الارتقاء بمستوى التعليم، ويتم تقييم المدارس فى ضوء عدد من المعايير (مثل معدلات نجاح الطلاب، الخصائص الاجتماعية للطلاب، مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة، عدد الطلاب لكل مدرس، عدد الطلاب لكل فصل وغيرها) والتى تستخدم فى حساب مؤشر القيمة المضافة فى كل مدرسة.

٣. ٤ تجربة كندا فى التعليم قبل الجامعى

على الرغم من أن التعليم الخاص فى كندا لا يمثل نسبة كبيرة مقارنةً بالتعليم الحكومى إلا أن الاهتمام قد بدأ بإشراك القطاع الخاص فى العملية التعليمية، حيث ارتفعت نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الإبتدائى الخاص من ٤٪ عام ١٩٩٠[١] إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٠٠[٢].

[١] Jee-Peng Tan ,etc ,"Expansion of Private Secondary Education: Experience and Prospects in Tanzania", July 1999.

[٢] UNESCO, World Education Report, 2000, P165.

وقد قامت كندا بتطبيق برنامج **للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** Public Private Program (P3) فى مجال بناء المنشآت المدرسية الجديدة أو تطوير المنشآت القائمة وتزويدها بالمكاتب والحواسب الآلية والأدوات التعليمية بما يساعد على الارتقاء بالعملية التعليمية مع الحفاظ على نفس المستوى من الإنفاق الحكومى على أن تتولى الحكومة توفير المدرسين وإدارة العملية التعليمية، ويتم اختيار الشركات المشاركة فى البرنامج فى ضوء المواصفات المالية والفنية المحددة مسبقا.

ويتم تنفيذ الشراكة من خلال إبرام عقود إيجاريه Lease لمدة ٢٠ عاماً بقيمة تبدأ من ١٥٪ من إجمالى التكلفة الرأسمالية للمشروع مع إمكانية تجديد العقد بنفس القيمة لمدة إضافية تتراوح بين ٢ إلى ٥ سنوات. و يحق للحكومة إذا ثبت أن الشركة الخاصة لا تعمل بشكل كافى، أن تتعاقد مع شركات أخرى مما يعطى الحافز للشركات الخاصة على الحفاظ على المبنى بدرجة جودة مرتفعة وتزويده بأحدث تكنولوجيا.

ولكى تتمكن الشركات الخاصة من تغطية باقى تكاليف الاستثمار، يتم الاتفاق على أن تقوم الحكومة بتأجير المنشآت المدرسية خلال ساعات العمل بالسنة الدراسية فقط، بالإضافة إلى أى فترة أخرى يتم الاتفاق عليها. ويكون من حق الشركات خارج تلك الساعات أن تقوم بتأجير تلك المنشآت للمؤسسات المختلفة والتى يمكنها الاستفادة منها فى برامج التدريب التأهيلى، الرعاية المجتمعية، برامج الهيئات السياسية وغير ذلك من البرامج.

٣. ٥ تجربة اسكتلندا فى التعليم قبل الجامعى

تبنت الحكومة الاسكتلندية برنامجا لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى تمويل بناء وإحلال وتجديد عدد ٧٠ مدرسة حكومية تحت مسمى مبادرة التمويل الخاص Private Finance Initiative وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص سوف تؤدى إلى توفير ٣٠٪ من تكاليف الإحلال والتجديد التى تتحملها الحكومة، بالإضافة إلى اختصار فترة التجديد والإحلال لتلك المدارس من ١٥ سنة إلى ثلاث سنوات.

وفى إطار هذه المبادرة يتم توقيع عقد بين السلطة المحلية والقطاع الخاص يستمر لمدة ٢٥ عاماً لتوفير المنشآت التعليمية والبنية الأساسية والقيام بالصيانة مقابل قيمة إيجاريه يتم الاتفاق عليها، على

أن تتولى الحكومة إدارة العملية التعليمية داخل المدارس وقد قدمت السلطة المركزية دعماً مالياً للسلطات المحلية لتغطية نفقات الإيجار والتشغيل. ويتم اختيار الشركات المشاركة فى عمليات الإحلال والتجديد والبناء من خلال طرح مناقصات يتم فيها السماح لكل الشركات بالتقدم للحصول على هذه التعاقدات، ثم يتم اختيار أفضل ٦ شركات مؤهلة للقيام بتنفيذ بنود العقد، ثم يتم التنافس بينها على أساس السعر للحصول على امتيازات العقد.

- **تحديد معايير جودة التعليم**: وذلك لتقييم المدارس وتحديد أوجه القصور وكيفية تطويرها فى ضوء الأهداف والأولويات التى تتبناها الدولة على أن يتم إصدار تقارير سنوية عن مجالات التطوير التى تم تنفيذها.

- **تطوير الهيكل الإدارى للهيئات الرقابية**: وذلك من خلال إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتحديد الوظائف المنوطه بكل موظف بما يتناسب مع الاتجاه نحو تطوير التعليم، بالإضافة إلى تطوير مهارات وقدرات المديرين العاملين فى الجهات الرقابية.

٦.٣ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة بتبنى عدد من الإجراءات لتحسين جودة الخدمات التعليمية من خلال إشراك القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد على الالتحاق بالتعليم الخاص، حيث ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الخاص الإبتدائى من ٤,٨ مليون طالب عام ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٥,٣ مليون طالب عام ١٩٩٩/٢٠٠٠[١]، وذلك من خلال مجموعة من السياسات، تتمثل فى:

- **خصخصة الخدمات المرتبطة بالعملية التعليمية**: اتجه ما يقرب من ٢٩٧٤ مؤسسة تعليمية إلى التحول نحو خصخصة عدد من الخدمات المرتبطة بالعملية التعليمية، مثل: خدمات النقل والتغذية والرحلات والرعاية الصحية[٢].

---

١ National Center for education statistics, participation in education, 26 July 2005, http://nces.ed.gov/programs/coe/2005/section1/indicator02.asp

٢ John Fitz and Bryan Beers, Education Management Organizations and the Privatization of Public Education: A Cross-National Comparison of the USA and the UK, National Center for the Study of Privatization in Education, Columbia University,2001

- **التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المدارس**: تم التعاقد مع الشركات الخاصة لإدارة المدارس الحكومية وذلك للتغلب على مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة المدرسية فى التعليم الحكومى وقد بلغ إجمالى الشركات العاملة فى إدارة المدارس بالولايات المتحدة حوالى ٥١ شركة تقوم بإدارة ٣٧٦ مدرسة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

- **الهبات والمنح**: تقدم الهبات والمنح على مستوى الولايات وعلى مستوى فيدرالى وأيضا على مستوى المعاهد والكليات وذلك على أساس مستوى دخل أسر الطلاب ومستواهم العلمى بما يتيح لأبناء الأسر الفقيرة الاستمرار فى التعليم، بالإضافة إلى توفير هذه المنح للطلاب المتفوقين علميا بصرف النظر عن مستوى دخول أسرهم.

القسم الرابع
مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على الاستثمار في التعليم

يعد قطاع التعليم من القطاعات الواعدة فى الاستثمار، حيث يهتم معظم ابناء الشعب المصرى بالتعليم وخاصة فى المرحلة قبل الجامعية، وبالتالى فانه يمكن استثمار ذلك من خلال القطاع الخاص، واستغلال هذه الفرصة. ويعرض هذا القسم مجموعة من المقترحات لتشجيع عمل القطاع الخاص والتعاونى على الاستثمار فى قطاع التعليم بالمرحلة قبل الجامعية.

٤. ١ القطاع التعاونى

يعد كل من التعليم الخاص والتعاونى من القطاعات الهامة لتخفيض الضغط على التعليم الحكومى، إلا أننا نرى أن التعليم التعاونى هو الأجدى بالتشجيع من التعليم الخاص، وذلك لأنه غير هادف للربح، وإنما يركز على جودة التعليم. ولكن يتضح من دراسة الوضع الراهن للتعليم التعاونى (المعاهد القومية) أنه لا توجد ضوابط واضحة تنظم وتراقب سير العمل به وتدفعه نحو الارتقاء والتميز وتزيد من قدرته التنافسية. بالإضافة إلى عدم التقسيم الدقيق للمسئوليات بين إدارة المؤسسة التعليمية ومجلس إدارتها والإدارات المشرفة عليها فى وزارة التربية والتعليم، كما أن المدارس التعاونية تخضع لقانون التعاونيات الذى يختص بالاتحادات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية والزراعية والإسكانية...الخ، ولا يوجد قانون مستقل ينظم عمل المدارس التعاونية.

ويتطلب علاج السلبيات السابق توضيحها أن تكون البداية بإصدار تشريع جديد خاص بالتعليم التعاونى يلغى العمل بكافة القوانين السابقة ويكون هو المرجع الوحيد لحركة مدارس المعاهد القومية القائمة والمدارس التعاونية التى ستنضم إليها مستقبلاً. على أن يشمل هذا التشريع الحوافز التى تقدمها الدولة لهذا النوع من التعليم التى تؤكد مشاركة القطاع المدنى، واللامركزية، وتخفيض العبء عن الدولة فى تقديم الخدمات التعليمية المتميزة، على أن يشمل هذا التشريع ما يلى:

- تشجيع الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى على تشكيل اتحادات تعاونية من أولياء أمور الطلاب للتقدم للحصول على أراضى لغرض إنشاء مؤسسة تعليمية، على أن تكون هذه الأراضى

مملوكة للدول متمثلة فى وزارة التربية والتعليم ويكون للمؤسسة حق استغلال هذه الأراضى لإقامة المدارس فقط ويكون للوزارة حق الإشراف والتقييم والمتابعة.

- الحصول على قرض تعاونى بفائدة ميسرة وفترة سداد طويلة يمثل ٧٥٪ من تكلفة المشروع.
- للإستفادة من هذه المزايا يجب أن تتبع المؤسسة التعليمية التعاونية الأساليب والوسائل التعليمية الحديثة التى تحددها وزارة التربية والتعليم.
- يكون رأس مال المؤسسة عن طريق أسهم يكتتب فيها أولياء الأمور بقيمة واقعية (تتراوح بين ٥ إلى ١٠ آلاف جنيه) ويمكن سدادها على فترة ثلاث إلى خمس سنوات، على أن تسترد نفس القيمة عند تخرج الطالب من المدرسة وبنفس طريقة السداد.
- تخصص الدولة الأراضى لهذه الاتحادات التعاونية التعليمية فى المجتمعات العمرانية الجديدة، أو فى الظهير الصحراوى للمدن والقرى بالأقاليم، أو بأرض مطار إمبابة بالنسبة لمحافظة القاهرة والجيزة.
- تتمثل ملكية الدولة فى التمثيل فى مجلس الإدارة، وفى الحصول على نسبة من فائض رأس المال تعادل نسبة مساهمتها بقيمة الأرض المقام عليها المشروع بعد التشغيل والتخطيط لمشاريع التطوير والتوسع أو بناء مدارس.
- يضم تشكيل مجالس إدارات هذه المدارس بنسبة ٣٠٪ من الشخصيات العامة أو ذوى الخبرة فى مجال التعليم والذين ليس لهم مصلحة مباشرة أو أبناء أو أحفاد فى هذه المؤسسات التعليمية.
- يمكن لهذه الاتحادات التعاونية التعليمية أن تعهد إدارة هذه المؤسسات التعليمية إلى شركات متخصصة أو مؤسسات تعليمية ذات خبرة سابقة فى هذا المجال.
- اعتبار ما يماثل مجلس إدارة الجمعية العامة للمعاهد القومية الحالى فى التشريع الجديد هو الجهة التى تتولى الإشراف على هذه المؤسسات التعليمية مالياً وفنياً وذلك طبقاً للتقارير التى تقدمها لها الهيئة القومية للاعتماد وجودة التعليم التى فى طريقها للإنشاء.
- تخضع المعاهد القومية القائمة حالياً لهذا التشريع وذلك بعد التقييم الفعلى للقيمة الحالية لهذه المدارس بكافة منشآتها ومقوماتها من أرض ومبانى وتجهيزات واسم تجارى. على أن تحدد فيها ملكية الدولة طبقاً لهذا التقييم بقيمة تتراوح بين ١٠٪ إلى ٥٠٪ وباقى رأس المال تكون أسهم لأولياء أمور الطلاب ويمكن تقسيط قيمتها كما سبق ذكره.

٤. ٢ القطاع الخاص

يمكن تقسيم الدروس المستفادة من التجارب الدولية فى مجال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم إلى ثلاث محاور المحور الأول يتعلق بالإطار المؤسسى والتشريعى أما المحور الثانى فيتعلق بتسهيل حصول المؤسسات الخاصة على التمويل، بينما يتناول المحور الثالث السياسات المتعلقة بزيادة قدرة الطلاب على الحصول على التعليم الخاص:

- **المحور المؤسسى والتشريعى**

يجب العمل على تطوير الإطار المؤسسى والتشريعى اللازم لتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وفى هذا الصدد يمكن الاستعانة بالسياسات التالية:

- **مراقبة جودة العملية التعليمية التى يقدمها القطاع الخاص:** ويعد ذلك أمر ضرورى لضمان نجاح مشاركة التعليم القطاع الخاص فى العملية التعليمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل إنشاء هيئة قومية لضمان جودة التعليم وتغليظ العقوبات على مقدمى الخدمة فى حالة مخالفتهم للقوانين أو معايير جودة التعليم.
- **التنسيق بين الحكومة والمؤسسات التعليمية الخاصة:** حيث يتم إنشاء اتحاد عام للمؤسسات التعليمية الخاصة فى التعليم الجامعى وقبل الجامعى للعمل مع الحكومة على إزالة العقبات التى تعترض التعليم الخاص.
- **التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المدارس:** تقوم الحكومة ببناء المدارس، ثم يتولى القطاع الخاص مسئولية إدارة هذه المدارس، وذلك للتغلب على مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة المدرسية فى التعليم الحكومى، وتعامل هذه المدارس معاملة المدارس النموذجية أو التجريبية التى تقوم على إدارتها وزارة التربية والتعليم.
- **الترويج للتعليم الخاص فى داخل وخارج البلاد:** وذلك من خلال قيام الحكومة بإنشاء مكتب ترويجى للتعليم الخاص فى الخارج، كما يمكن التعاون بين الحكومة و المؤسسات التعليمية الخاصة من اجل إصدار دليل للتعليم الخاص يوضح محتويات المواد الدراسية وأماكن تدريسها، بالإضافة إلى مجلة شهرية وموقع على شبكة الإنترنت للتعليم الخاص.

- **المحور التمويلى**

يعد أحد أهم معوقات دخول القطاع الخاص فى مجال التعليم هو عدم قدرة المستثمرين فى هذا المجال على الحصول على التمويل اللازم، نتيجة لظروف عدم التأكد التى تحيط بهذا المجال فهو عرضة لفرض أسعار معينة من قبل الحكومة كما أن جودة المنتج يصعب قياسها، لذا سوف يتم استعراض عدد من السياسات التى تهدف إلى توفير مصادر التمويل للقطاع الخاص.

- **تقديم القروض الميسرة للمؤسسات التعليمية:** ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء صندوق يقدم قروض ميسرة لتمويل بناء وصيانة المؤسسات التعليمية بعد دراسة قدرة تلك المؤسسات التعليمية على السداد أو بعد مراعاة معايير معينة مثل: عدد المدرسين ومؤهلاتهم، وذلك مع مراعاة التخفيف من الإجراءات البيروقراطية اللازمة للحصول على القرض.
- **تمويل التعليم الخاص من خلال سوق الأوراق المالية:** يمكن السماح بتسجيل المؤسسات التعليمية الخاصة فى سوق الأوراق المالية، وذلك لتسهيل الحصول على التمويل.
- **الدعم المالى للمدارس المتميزة:** ويتم ذلك من خلال تقديم الدعم المالى للمدارس الخاصة التى تقدم الخدمات التعليمية بمستوى مرتفع من الجودة والكفاءة بما يحفز المدارس الأخرى على الارتقاء بمستوى التعليم، ويتم تقييم المدارس فى ضوء عدد من المعايير (مثل معدلات نجاح الطلاب، الخصائص الاجتماعية للطلاب، مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة، عدد الطلاب لكل مدرس، عدد الطلاب لكل فصل وغيرها. كما يمكن الاستفادة من هذه التجربة فى تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالى المتميزة، بما يحفزها على الارتقاء بمستوى التعليم.
- **المشاركة بين القطاع الخاص والحكومى لبناء وتجديد المدارس:** يتم توقيع عقد بين الحكومة والقطاع الخاص يستمر لمدة معينة لتوفير المنشآت التعليمية والبنية الأساسية والقيام بالصيانة مقابل قيمة إيجاريه يتم الاتفاق عليها، على أن تتولى الحكومة إدارة العملية التعليمية داخل المدارس.
- **استغلال بعض المنشآت التعليمية:** لكى يتمكن القطاع الخاص من تغطية تكاليف الاستثمار فى مجال التعليم، يتم الاتفاق مع الحكومة على أن يكون من حق القطاع الخاص القيام بتأجير المنشأة التعليمية أو المرافق الملحقة بها للقطاع الخاص أو الأهلى أو الحكومى للاستفادة منها فى

برامج التدريب التأهيلى، الرعاية المجتمعية، برامج الهيئات السياسية. على أن يتم ذلك فى غير أوقات الدراسة.

- **مقايضة الأراضى مع الشركات القائمة بتطوير المدارس:** بحيث يمكن إعادة استخدام المواقع القديمة للمدارس لأغراض أخرى مثل: الإسكان، على أن يتم منح الشركات القائمة بتطوير المدارس أراضى فى المناطق الجديدة مع تحمل جزء من نفقات بناء المنشآت الجديدة.
- **دراسة إمكانية متخللات الأراضى فى المحافظات (مدن- مراكز- قرى)**
  - فى حالة ملكيتها للدول أو المحافظة: تخصص بأسعار رمزية للمستثمرين على أن يشمل التخصيص نص لا يجيز استخدام هذه الأراضى لغير إنشاء مدارس.
  - فى حالة ملكيتها للأفراد الاعتباريين: تقوم الدولة بتحديد تعويض مناسب لهذه الأراضى مقابل استغلالها فى إنشاء مدارس (منفعة عامة).
  - تخصيص قيمة إيجاريه لهذه الأراضى مقابل حق انتفاع لإنشاء مدارس.
  - تخصيص أراضى بالمجان لإنشاء مدارس فى الظهير الصحراوى للقرى والمدن الجديدة. وفى حالة عدم التزام الحكومة بإمداد الأراضى بالمرافق: يتم تقدير تكلفة سعر المتر بالمرافق ويكون هو السعر التقديرى لهذه الأراضى لإستغلالها فى إنشاء مدارس على أن يتم توفير وسائل المواصلات المناسبة طوال فترة الدراسة.

- **محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية**

يقوم القطاع الخاص بتقديم الخدمات التعليمية بأسعار تمكنه من تحقيق الربح وبالتالى فإن الدعم المالى الذى تقدمه الحكومة للطلاب بما يمكنهم من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة يعد أحد آليات تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى العملية التعليمية التعليم الخاص، وفيما يلى أهم أشكال دعم الطلاب مالياً:

- **المنح:** تساعد المنح التى تقدمها الحكومة للطلاب الفقراء و المتفوقين على استكمال تعليمهم ، وتعد المنح من الوسائل الفعالة فى توزيع الدعم الحكومى، حيث يمكن تخصيصها للفئات المستحقة.

- **الكفالة**: هى كوبونات تمنح للطلاب أو أولياء الأمور للحصول فى مقابلها على خدمات تعليمية من مؤسسات ذات جودة تعليمية مرتفعة. وتهدف برامج الكفالة إلى توفير أماكن للطلاب الفقراء فى المدارس الخاصة.
- **الحوافز الضريبة**: يمكن أن تقوم الحكومة بتقديم مجموعة من الحوافز الضريبية لأولياء أمور الطلاب الملتحقين بالمؤسسات التعليمية الخاصة وذلك لتغطية جزء من نفقات التعليم بهذه المدارس. وتتضمن هذه الحوافز إعفاء نسبة من الدخل من الضرائب، استبدال جزء من المعاش للإنفاق على التعليم، ويستخدم هذا النظام فى الدول التى لديها نظم ضريبية متقدمة، مثل: الولايات المتحدة.

الملاحق

جدول (١)

التجارب الدولية فى تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
الولايات المتحدة الأمريكية	ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الإبتدائى الخاص من من ٤,٨ مليون طالب عام ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٥,٣ مليون طالب عام ١٩٩٩/٢٠٠٠	• التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة المدارس: وذلك للتغلب على مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة المدرسية فى التعليم الحكومى وقد بلغ إجمالى الشركات العاملة فى إدارة المدارس بالولايات المتحدة حوالى ٥١ شركة تقوم بإدارة ٣٧٦ مدرسة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. • تطوير نظم الإشراف والمتابعة: حيث تم خفض الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المرتبطة بالإشراف على المدارس التى يتولى القطاع الخاص إداراتها.	• خصخصة الخدمات المرتبطة بالتعليم: اتجهت ما يقرب من ٢٩٧٤ مؤسسة تعليمية إلى التحول نحو خصخصة عدد من الخدمات المتعلقة بالتعليم.	• الهبات والمنح: تقدم الهبات والمنح على مستوى الولايات وعلى مستوى فيدرالى وأيضا على مستوى المؤسسات التعليمية.

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
انجلترا	• بلغت نسبة المدارس الخاصة إلى إجمالى المدارس فى إنجلترا حوالى ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ولا زالت هناك جهود مستمرة لحث القطاع الخاص على المشاركة فى العملية التعليمية.	• إدارة المدارس الحكومية: تقوم الحكومة ببناء المدارس، ثم يتولى القطاع الخاص مسئولية إدارة هذه المدارس. و فى أحيان كثيرة لا يقبل القطاع الخاص كثيرا على توقيع مثل هذه التعاقدات نظرا لأنها لا تحقق مستوى مناسب من الأرباح من إدارة المدارس العامة.	• رعاية المدارس: يقوم القطاع الخاص برعاية المدارس من خلال التبرع بمبلغ معين كوديعة خيرية لدى أحد المؤسسات المالية يخصص العائد عليها للإنفاق على مدرسة معينة أو مجموعة من المدارس. • مبادرة التمويل الخاص private finance initiative: يقوم القطاع الخاص فى ضوء هذه المبادرة بتحمل تكاليف إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية على أن يتم تأجيرها للحكومة فى مقابل قيمة إيجاريه يتم الاتفاق عليها. • تجديد وتطوير المدارس الحكومية: تقوم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص بإصلاح وتجديد المدارس وتزويدها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	•
اسكتلندا	• مشاركة القطاع الخاص فى تمويل بناء وإحلال وتجديد عدد	• تحديد معايير جودة التعليم: وذلك لتقييم المدارس وتحديد	• مبادرة التمويل الخاص: يقوم القطاع الخاص فى ضوء هذه المبادرة بتمويل بناء	• القروض الطلابية: يحصل الطلاب على القروض بأسعار

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
	٧٠ مدرسة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص سوف تؤدى إلى توفير ٣٠٪ من تكاليف الإحلال والتجديد التى تتحملها الحكومة.	أوجه القصور على أن يتم إصدار تقارير سنوية عن مجالات التطوير. • تطوير الهيكل الإدارى للهيئات الرقابية: وذلك من خلال إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتحديد الوظائف المنوطه بكل موظف لكى يتناسب مع الاتجاه نحو تطوير التعليم،بالإضافة إلى تطوير مهارات وقدرات المديرين والجهات الإدارية العليا.	وإحلال وتجديد عدد ٧٠ مدرسة حكومية وذلك من خلال توقيع عقد بين السلطة المحلية والقطاع الخاص يستمر لمدة ٢٥ عاماً لتوفير المنشآت التعليمية والبنية الأساسية والقيام بالصيانة مقابل قيمة إيجاريه يتم الاتفاق عليها، على أن تتولى الحكومة إدارة العملية التعليمية داخل المدارس.	فائدة منخفضة لتغطية نفقات التعليم.
تنزانيا	أصبح الطلاب المقيدين بالمدارس الثانوية الخاصة عام ١٩٩٩ يمثلون ٥٥٪ من إجمالى الطلاب المقيدين بالمدارس الثانوية	• تعديل التشريعات المنظمة للعملية التعليمية بما يسمح للقطاع الخاص بتملك وإدارة المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى خفض التدخل الحكومى فى إدارة المؤسسات التعليمية على نحو يتيح قدر من	• تقديم القروض الصغيرة للمدارس: تم تأسيس صندوق التمويل القومى عام ١٩٩٠ بالتعاون مع البنك الدولى وذلك لتقديم قروض للمدارس الخاصة، إلا أن قيمة القروض كانت منخفضة نسبيا مقارنة بتكاليف تشغيل المدارس، حيث لم تتجاوز	

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
		الاستقلالية لهذه المؤسسات. • تقديم دعم للمدارس الثانوية الخاصة التى تقدم الخدمات التعليمة بمستوى مرتفع من الجودة والكفاءة بما يحفز المدارس الأخرى على الارتقاء بمستوى التعليم.	٨٪ من إجمالى نفقات التشغيل مما أدى إلى الاعتماد على هذه القروض فى تجديد وصيانة المدارس بدرجة أكبر من استخدامها فى إنشاء مدارس جديدة.	
دول أمريكا اللاتينية	• ارتفعت متوسط نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الخاص الإبتدائى فى شيلى من ٣٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٦ من إجمالى المقيدين فى التعليم الإبتدائى، كما ارتفعت فى كولومبيا من ١٥٪ إلى ١٩٪ خلال نفس الفترة. • ارتفعت متوسط نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الخاص	• عقود الإدارة مع القطاع الخاص (قامت أكثر من دولة من دول أمريكا اللاتينية بتطبيقها): تقوم الحكومة بالتعاقد المباشر مع القطاع الخاص لإدارة مدرسة (أو مجموعة من المدارس) بشروط معينة، بحيث تتوقف الحكومة عن التمويل فى حالة عدم قيام الإدارة الخاصة بتقديم الخدمة التعليمية بالجودة المطلوبة.	• تسهيل الحصول على التمويل: وقد قامت وزارة التعليم بالبرازيل بإنشاء برنامج خاص من أجل تمويل المشروعات التعليمية بعد دراسة قدرتها على السداد أو بعد مراعاة معايير معينة مثل: عدد المدرسين ومؤهلاتهم. إلا أنه يعيب هذا البرنامج كثرة الإجراءات البيروقراطية، حيث يلزم تقديم بيانات مالية تفصيلية عن نشاط المؤسسة التعليمية قبل الحصول على التمويل.	• المنح والقروض الطلابية والكفالة: لمساعدة الطلاب الفقراء و المتفوقين على استكمال تعليمهم.

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
	الثانوى فى شيلى من ٤٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦، كما ارتفعت فى باراجواى من ٢٢٪ إلى ٢٧٪ خلال نفس الفترة	• تقديم التدريب والمساعدة الفنية: تم تقديم برامج لتدريب المدرسين فى المدارس الحكومية والخاصة على طرق التدريس الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات.	• تقديم الإعانات والحوافز الضريبية: يتم منح المدارس الخاصة إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو إعانات مالية، والتى لا تتجاوز عادةً ٢٥٪ من تكاليف التشغيل. • تقديم الإعانات والحوافز الضريبية: تقوم عديد من دول أمريكا اللاتينية بمنح المدارس الخاصة إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو إعانات مالية، والتى لا تتجاوز عادةً ٢٥٪ من تكاليف التشغيل.	
كندا	ارتفعت نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الإبتدائى من ٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٥ عام ٢٠٠٠.		• الشراكة بين القطاع العام والخاص: ويتم تنفيذ الشراكة من خلال إبرام عقود إيجاريه Lease لمدة ٢٠ عاماً بقيمة تبدأ من ١٥٪ من إجمالى التكلفة الرأسمالية للمشروع مع إمكانية تجديد العقد بنفس القيمة لمدة إضافية تتراوح بين ٢ إلى ٥ سنوات. و يحق للحكومة إذا ثبت أن	

الدولة	مؤشرات التعليم	المحور المؤسسي والتشريعي	المحور التمويلي	محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية
			الشركة الخاصة لا تعمل بشكل كافى، أن تتعاقد مع شركات أخرى مما يعطى الحافز للشركات الخاصة على الحفاظ على المبنى بدرجة جودة مرتفعة وتزويده بأحدث تكنولوجيا.	